

امتياز رجال الجنة على نساءها بالهور العين^(١)

محمد أفندي مهدي سليمان ببيت القرشي . تعلمون ان أهل الجنة يدخلونها بفضل الله ويتقاسمونها بالأعمال فما بال الرجل من أهلها يمتاز على المرأة بالهور العين الحسان يتمتع بهن وينعم بقربهن ، فهل في ذلك من حكمة ؟

ج - الحور العين هن نساء الجنة وما من امرأة تدخل الجنة إلا ويكون لها فيها زوج ، فالتمتع بلذة الزوجية مشترك إذ لا زوجية إلا بين ذكر وأنثى ولعل سبب السؤال هو توهم ان وصف الحور العين خاص بنساء يخلقن في الجنة ، وإن نساء الدنيا لا يكن حوراً عيناً في الجنة ولا دليل على ذلك .

أسئلة من سنغافورة^(٢)

من الشيخ محمد بن عوض بن عبده . قال : انه عرض ما يأتي من الأسئلة على كثير من العلماء والفضلاء فأجابوه : بأن أرسلها الى السيد محمد رشيد . وهي هذه نذكرها ببعض تصرف حيث لا تكون عبارتها سقيمة .

أفضل الناس بعد النبي ﷺ^(٣)

من أفضل هذه الأمة بعد النبي ﷺ بالنص لا بالمزايا كالصلاة بالصحابة

-
- (١) التارج ٩ (١٩٠٦) ص ٢١١ .
 (٢) التارج ٩ (١٩٠٦) ص ٢١١ .
 (٣) التارج ٩ (١٩٠٦) ص ٢١٤ .

وتسلسل الخلافة؟ وقال السائل: انه يعرف وجه الفضيل بهذه المزايامند
كان ابن عشر.

ج- لا يوجد نص قطعي في القرآن أو حديث متواتر يدل على ان
فلاناً أفضل الناس بعد النبيين وانما هناك أحاديث آحاد مشتركة ولا يصح
منها شيء قطعي الدلالة، فحديث أبي الدرداء مرفوعاً: « ما طلعت شمس
ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر، ضعيف
أخرجه أبو نعيم في الحلية وفي فضائل الصحابة، وابن النجار وكذا ابن
عساكر بالمعنى. وكذلك حديث علي والزبير عند ابن عساكر: « خير أمتي
بعدي أبو بكر وعمر». وحديث جابر عند الخطيب: « عليّ خير البشر
فمن أبي فقد كفر». قال: أنه حديث منكر، وهناك أحاديث أخرى
صحيحة أو حسنة الأسانيد لكنها ليست نصاً في التفضيل كحديث:
« أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي». قاله لعلي
وهو في صحيح مسلم وغيره، وفي الصحيحين بلفظ آخر وهو بمعنى حديث:
« أنت أخي في الدنيا والآخرة». رواه الترمذي والحاكم من حديث ابن
عمر. وكحديث: « لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب». رواه
أحمد والترمذي عن عقبة بن عامر وغيرهما. وكل هذا من المزايام. وخير
للمسلمين أن يفوضوا أمر التفضيل الى الله تعالى ولا يبحثوا فيه.

١٩٨

خروج معاوية على علي^(١)

ومنه: أفدنا عن معاوية بن أبي سفيان هل هو محق فيما ادعى به علي
أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في طلب الخلافة أو نخطيء أو فاسق

(١) التارخ ٩ (١٩٠٦) ص ٢١٢ - ٢١٣.

ما قال ابن حجر في الصواعق المحرقة أو عاص؟ نرجو الجواب الشافي ولا نرضى بقولهم المجتهد المصيب له أجران والمخطيء له أجر واحد .

ج - ان سيرة معاوية تفيد يحتملها أو تفصيلها أنه كان طالباً للملك ومحباً للرياسة ، وإنني لأعتقد انه قد وثب على هذا الأمر مفتاتاً ، وانه لم يكن له أن يحجم عن مبايعة عليّ بعد ان بايعه أولو الأمر أهل الحلّ والمقد ، وان كان يعتقد أنه قادر على القيام بأعباء الأمة كما يقولون ، فما كل معتقد بأهليته شيء يجوز له أن ينازع فيه ، وقد كان علي يعتقد أنه أحق بالخلافة ، ولما بايع الناس من قبله بايع لثلا يفرق كلمة المسلمين ويشق عصام ، ومعارية لم يراع ذلك . وأنه هو الذي أخرج المسلمين حتى تفرقوا واقتتلوا ، وبه صارت الخلافة ملكاً عضوضاً ، ثم أنه جعلها وراثه في قومه الذين حولوا أمر المسلمين عن القرآن بإضعاف الشورى بل بإبطاها واستبدال الاستبداد بها حتى قال قائلهم على المنبر : « من قال لي اتق الله ضربت عنقه » ، بعد ما كان أبو بكر يقول على المنبر : « وليت عليكم ولست بخيركم فاذا استقمت فأعينوني وإذا زغت فقوموني » . وكان عمر يقول : « من رأى حنك في أعوجاجاً فليقومه » . واتي على اعتقادي هذا لا أرى للمسلمين خيراً في الطعن في الأشخاص والتبذ بالالقباب ، واللعن والسباب ، وإنما عليهم أن يبحثوا عن الحقائق ليعلموا من أين جاءهم البلاء فيسعوا في تلافيه مع الاتحاد والاعتصام والاقْتداء بالسلف الصالح في حن الأدب لاسيما مع الصحابة الكرام .

١٩٩

قبر هود عليه السلام^(١)

أفيدوني عن قبر نبي الله هود ، هل هو في حضرموت كما يزعم بعض الحضارمة أم لا ؟

(١) المنارج ٩ (١٩٠٦) ص ٢١٣ .

ج - من خصوصيات نبينا عليه الصلاة والسلام ان قبره معروف بطريق القطع واليقين ، ولا يعرف قبر لني آخر ولا بالظن الراجح ، وانما هي شبهات وأوهام . وأما السؤال الرابع فهو عن نبي اسمه عياد إلا أن تكون قراءة العبارة قد تعذرت علي ولا أعرف في الأنبياء من اسمه عياد .

٢٠٠

اشتراط القبول في الوقف عقب الإيجاب وعدم جواز بيعه^(١)

أرسل إلينا أحد العلماء في بمباي (الهند) ما يأتي :

الحمد لله وحده . سيدي متع الله الأنام بطول بقائكم . وقعت عندنا مسألة يظهر لفضيلتكم أهميتها من سياق عبارة السؤال الآتي الذي تقدمه إلى حضرتكم ، راجين من فضلكم أن تبينوا فيه الحكم على مذهب الامام الشافعي ، والله يديمكم ويتولاكم .

رجل وقف وقفاً مؤبداً على أولاده ، وهم أبناؤه الثلاثة وبنته وعلى زوجته وأخته بأنه لا يباع ولا يرهن ولا يوهب ولا يتصرف فيه تصرف الملكية ، وشرط لهذا الوقف شروطاً منها ، أن يكون النظر لنفسه ما دام حياً ، ثم من بعد موته يكون النظر لولده فلان ، ثم لأكبر أولاد بنيه وهم جراً . فان لم يوجد من شرط له النظر أو وجد ، ولكن فقد فيه الرشد ، فالنظر لمن شرط له بعده ، فإن لم يبق أحد من الشروط لهم النظر ، فالنظر لناظر مسجد فلان (أي وإن كان ابن الواقف الذي لم يشترط له النظر موجوداً مثلاً) . ومنها أن يأخذ الناظر الواقف من

(١) النارج ٩ (١٩٠٦) ص ٣٨٩ - ٣٩٤ .

غلة الوقف كل شهر قدرأ معيناً في مقابلة نظره ما دام حياً . ومنها أن
يصرف من غلة الوقف على ما لا بد منه لمصلحة الوقف الحالية ، وأن
يحفظ كل شهر من الغلة قدرأ معلوماً لما يحتاج إليه صرفه لمصلحة الوقف
في المستقبل ، كالبناء وغيره ، ثم يقسم باقي الغلة على الموقوف عليهم المذكورين
للذكر مثل حظ الانثيين . ومنها أنه إذا ماتت أخت الواقف أو زوجته ،
فسهم كل منها يرجع إلى أصل الغلة ، وكذا ما يأخذه الواقف في مقابلة
نظره يرجع إلى الغلة بعد موته . ومنها أن هذا الوقف يبقى دائماً وأبداً
في أبناء أولاده ما تناسلوا للذكر مثل حظ الانثيين وليس لأولاد البنات
شيء في هذا الوقف وان سهم كل بنت بعد موتها يرجع إلى اخوتها للذكر
مثل حظ الانثيين . ومنها أنه إذا كان ولد الابن في درجة لا يرث من
قبل جده وفق فرائض الله ليس له سهم في الوقف ، وإنما يتبرع له الناظر
بنزر يسير ومقدار معين قليل لا يزداد عليه . ومنها أنه إذا مات أحد
الموقوف عليهم ولم يترك ولداً صلياً ، فإنه ينتقل سهمه إلى اخوته للذكر
مثل حظ الأنثيين ، فإن لم تكن له اخوة فالأقرب عصباته وهم جراً ،
حتى إذا انقضوا عن آخرهم تصرف الغلة في جهة البر وقد بينها وحينئذ
يكون النظر لناظر ومتولي مسجد فلان . وشرط أيضاً شروطاً أخر منها
أن تقسم الغلة في آخر الشهر الثالث . ومنها أنه إذا أراد أحد الموقوف
عليهم السكنى في بيت معتد للسكنى من بيوت الوقف ، فإنه يسلم الكرى
كل شهر قدر ما يعين عليه الناظر ، وان للناظر أن يقطع قدر الكرى
من سهم من يسكن في هذا البيت قبل أن يسلم له سهمه ، فإن لم يستوف
الكرى من سهمه يطالبه به ، وأن للناظر أن يأمر كل من أراد بمن سكن
في هذا البيت بتخليته ، ولو من غير تقصير منه . ومنها أنه ليس لأحد
من الموقوف عليهم أن يطالب الناظر في حساب ما حصل من الغلة ،
بل يقبل كلما يقدمه له الناظر . ومن أمثالها شروط كثيرة مما لا حاجة

إلى ذكرها إلا شرطاً واحداً هو أن رقبة الواقف إذا جرى عليها شيء سماوي من الحرق والانهدام ، ولم يُستطع بناؤه ثانياً ، فللناظر أن يفترض لأجل البناء ، فإن لم يقرض بضمانه فليبيع رقبة الوقف وليشتر بثمنها عوضاً عنها .

فلما بلغ الخبر إلى الموقوف عليهم الذين هم البطن الأول ردوه ولم يقبلوه إلا أن الولد الذي شرط له النظر بعد الواقف قبله ، ثم أكره الذين لم يقبلوه على امضائهم في ورقة التسليم ليستلموا ما يستحقونه من الوقف ، فقال أحد الرادّين إن هذا الوقف بعد ردنا إياه صار منقطع الأول وبطل لما في المنهاج وشروحه وغيرها من كتب الشافعية حيث صرحوا بما معناه إن الوقف يرتد برد الموقوف عليهم الممينين ، فإن كانوا البطن الأول يبطل بردهم ومن قبل بعد الرد لم يعد له ، فعلى هذا إبقاء هذا الوقف على الوقفية واجراؤه بحسب شروطه لا يعيده وقفاً وإكراهنا على الإمضاء بما لا فائدة فيه . فلم يسمع قول هذا القائل . وجرى الناظر الوقف بشروط الوقف وجعل يسلم سهم الموقوف عليهم بعد كل ثلاثة أشهر ويأخذ منهم امضاءهم على ورقة التسليم ، وجعل الكرى على من سكنوا في البيت المعتد للسكنى ، وجعل يقطع من سهام قدر الكرى عند تسليم سهمهم اليهم ، واستمر هذا الحال مدة وفي خلالها وفي أحد أبناء الواقف وكان من الذين لم يقبلوا الوقف ، ثم توفيت أخت الواقف فجعل يعطي سهم الأول لأخوته الموجودين للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل سهم الأخت في أصل الغلة ، ثم توفي الواقف وانتقل النظر بحسب شرطه لولده فلان المذكور ، فجعل يحذو حذو والده في إجراء هذا الوقف ، فسأله باقي الموقوف عليهم أن يسلم لهم من عين هذا الوقف قدر سهمهم ليتصرفوا فيه مطلقاً لكون الوقف قد بطل بردهم كما علم ، فأبى هذا الناظر وامتنع عن تسليم ما طلبوه من سهمهم في عين هذا الوقف اليهم وقال : الوقف لازم على الموقوف عليهم كلهم وليس لأحد في عين الموقوف حق ما .

فأقام بعض الموقوف عليهم الدعوى على الناظر الموجود عند حاكم البلد الذي يرى إبطال مثل هذا الموقف مطلقاً بحسب قوانينه الجارية ، والحكم منتظر ، وباقي الموقوف عليهم كذلك تبعوا الأول في الدعوى على الناظر المذكور .

ثم ان الناظر احتج في جوابه دفماً للدعوى عليه (حسب ما يقتضيه قانون المحكمة وذلك ان المدعي يقدم دعواه مكتوبة في ورقة ويحلف أن ما كتبه فيها هو دعواه ، ثم يجيب المدعى عليه كذلك بتقديم ورقة مكتوبة ويرد الدعوى عليه ويحلف ان ما كتبه فيها هو جواب الدعوى) ان الموقوف عليهم قد أبطأوا حقهم في عين هذا الوقف لكونهم كتبوا امضاءهم في ورقة التقسيم .

هذه هي الحالة والمسؤول من فضيلتكم أن تبينوا حكم المسألة على مذهب الإمام الشافعي .

أولاً - هل يلزم هذا الوقف الموقوف عليهم المعينين الدين ردوه عندما علموا به من غير تراخ ؟

ثانياً - هل يكفي في القبول إمضاء الرادتين في ورقة التقسيم من غير أن يتلفظوا بالقبول مع ان التلفظ بالصيغة شرط في العقود ؟

ثالثاً - هل يؤثر القبول بعد الرد ان قلمت بكفاية الإمضاء في ورقة التقسيم ؟

رابعاً - ان قلمت ببطان الوقف بالرد فهل يبطل كله أو بعضه ، فان قلمت بالثاني فماذا يبقى وفقاً ؟

خامساً - ماذا حكم الذي بطل ، هل هو ملك للواقف على ما كان

قبل الوقف أم ملك للموقوف عليهم نظراً الى ان الواقف أخرج الملك عن نفسه ، وكان يملكهم المنفعة مدة حياته أم لا يملكه أحد ، وعلى هذا فامعنى بطلان الوقف بالرد المستفاد من صريح عباراتهم ؟

سادساً - هل يأنم الذي أقام الدعوى ومن تبعه عند من يرى بالقانون بطلان كل وقف على المعينين فيحكم ببطلان هذا الوقف بأسره ويحمله من تركه الواقف ، وتقسيمة بين الورثة الموجودين وفق فرائض الله أم لا إثم عليهم ، لأن الناظر الموجود أبي أن يسلم لهم حقهم الذي طلبوا منه من عين هذا الوقف ولأنه لم يقم الدعوى من أقامها إلا بدليل ان الوقف قد بطل حقه حينما رده ، إذ دخول عين أو منفعة في ملكه قهراً بغير الإرث بعيد كما هو ظاهر ، وذكره الرمي في نهاية المحتاج بشرح المنهاج ، أفنونا مأجورين .

ج - هذا الوقف باطل عند الشافعية لاشتماله على بعض الشروط الفاسدة وهو تقويض بيع الموقوف إلى الناظر على الوجه المذكور في السؤال ، قال في المنهاج وشرحه للشمس الرمي ما نصه : (ولو وقف) شيئاً (بشرط الخيار) له في الرجوع عنه أو في بيعه أو في تغيير شيء منه بوصف أو زيادة أو نقص أو نحو ذلك (بطل) الوقف (على الصحيح) ا هـ . ولا فرق بين تقويض البيع اليه متى شاء وبين تقويضه اليه بشرط كالمذكور في السؤال إذ لا يجوز ذلك ببيع بحال . وإذا كان الوقف باطلاً من أصله سقطت تلك الأسئلة ، إلا اننا نجيب عنها بالإيجاز .

أما جواب السؤال الاول فهو بأن الوقف على معين يشترك فيه قبوله كما صرح به في المنهاج ، وصرح الرمي في شرحه باشتراط القبول عقب الايجاب أو بلوغ الخبر ، أي فان تأخر بطل حقه .

وأما جواب الثاني فالظاهر أنه يصح مع النية ، إذا لم يترتب عليه التراخي كان يعرض عليه كتاب الوقف قبل العلم به ، فيكتب عليه فوراً أنه قبله . وأما الامضاء على أوراق تقسيم الملة ، فهو ليس من القبول على الفور ، وإن استنزم الرضا بالوقف مع القرينة .

وأما جواب الثالث ، فهو أن القبول بعد الرد لا تأثير له ، قال في نهاية المحتاج « فان رد الأول بطل الوقف ، ولو رجع بعد الرد لم يعد له » وقال ابن حجر في شرحه للمنهاج (التحفة) انه لا تأثير للرد بعد القبول كعكسه ، فلو رجع الراد وقبل لم يستحق شيئاً ، ولكنه قيده بحكم الحاكم على وجه ، وتعقبه ابن القاسم في حاشيته ، وذكر عبارته في شرح الروض وهي : فلو رجع بعد الرد لم يعد له . وقول الرواياني : يعود له ان رجع قبل حكم الحاكم به لغيره مردود كما بينه الأذرعى ، اه .

وأما جواب الرابع ، فهو انه إذا رد بعض الموقوف عليهم بطل حقهم منه خاصة دون سائرهم ، كما صرحوا به . وفي حاشية الشبراملسي على النهاية : « فلو وقف على جمع فقبل بعضهم دون البعض بطل فيما يخص من لم يقبل عملاً بتفريق الصفقة » . أقول وفي القول بتفريق الصفقة مقال سيأتي على أن الأصل فيه أن يكون في البيع ، أو ما هو بمعناه كالصلح والوقف ليس كذلك ، إذ لا معارضة فيه . ويترتب على تفريق الصفقة هنا أن يرث من قبل الوقف من الباقي ، فيكون حظه من تركة المورث أكثر ، فإذا قيل يبطلان الوقف كله برد من رده ، فهو أقرب للمذهب والعدل معاً :

وأما جواب الخامس ، فهو أن ما بطل وقفه يكون ملكاً للواقف بل هو لم يخرج عن ملكه كالوصية التي لم تقبل .

وأما الجواب عن السادس ، فهو أن من أقام الدعوى لإبطال الوقف

لاعتقاده أنه باطل في نفسه لاشتماله على الشرط الفاسد فلا إثم عليه ، لأنه توسل بذلك إلى إعطاء كل ذي حق حقه ، وكذلك إذا اعتقد بطلانه بردة البعض ترجيحاً للقول الثاني في تفريق الصفقة ، فالأصل في المذهب أن صحة الوقف تتوقف على الإيجاب والقبول على الفور ، وإن ردت جميع الموقوف عليهم يبطله لأنه يكون منقطع الأول ، وردت بعضهم يأتي فيه تفريق الصفقة عندهم ، والذي جروا عليه القول بجوازها ، وقال في المنهاج : انه الأظهر أي من قول الشافعي ، ولكن قال الرملي في شرحه : « ومقابل الأظهر البطلان في الجميع تغليبا للحرام على الحلال ، قال الربيع واليه رجح الشافعي آخرأ ، ثم رد الرملي قول الربيع باحتمال كون الرجوع في الذكر لا في الفتوى ، وهو الذي جروا عليه وهو احتمال بعيد ، فمن لم يطمئن له واعتقد ان الحق في تفريق الصفقة البطلان في الجميع ، فلا حرج عليه إذا سعى في إبطال الباطل .

وأما من اعتقد أن هذا الوقف صحيح في حق بعض الموقوف عليهم دون بعض ، وأن هذه الأعيان التي وقفت بعضها ملك للورثة وبعضها وقف على من قبل ففي الأقدام على دعوى تبطل الوقف منها وتجملها كلها ملكاً نظراً وترجيح أحد الأمرين فيه دقيق ، فقد يقال : إن لصاحب الملك ان يطلب ملكه وإن أدى ذلك إلى إبطال حق غيره من الوقف وإبطال ما يؤل إليه من جهة البرّ الدائمة ، لأن هذا غير مقصود له ، وإنما يحىء بالتبع وهو الأقيس . وقد يقال ليس له ترجيح نفسه وإبطال جهة البرّ الدائمة لأجل منفعتها العاجلة وهو الأورع . والمسألة دينية يستفتى فيها القلب والله أعلم .

بيع الدين بالنقد والأوراق المالية^(١)

أسئلة من أحد علماء تونس عمت بها البلوى : هل يجوز بيع الدين الى بعض البنوك أو غيرها بأحد النقدين أو بالأوراق المالية ؟

ج - لا أعرف نصاً في الكتاب أو السنة يمنع ذلك ، وهو في القياس أشبه بالحوالة منه ببيع النقد بالنقد ، فإن المراد من هذه المعاملة أن يقتضي المشتري ذلك الدين ، لأنه أقدر على اقتضائه وليس فيه من معنى الربا شيء ، ولكن صورته تشبه بعض صورته الخفية غير محرمة في القرآن ولذلك يشدد فيه الفقهاء ولن احتاج الى ذلك أن يأخذ ما يأخذ من البنك أو غيره على أنه دين يحوله بقيمته على مدينه أو بأكثر منه ، ويجعل الزيادة أجرة أو ما شاء . وهنا مسألة يجب التنبيه لها وهي ان ما ورد في الشرع بشأن ما يصح من المعاملات المالية ونحوها ، وما لا يصح لا يراد به ان ذلك من حقوق الله على العبد كالعبادات وترك الفواحش ، وإنما المراد بذلك منع التظالم والتغابن بين الناس ، فكل معاملة لا ظلم فيها جائزة ، وما كان فيها ظلم فهي حرام إلا أن تكون برضى المظلم ، فمعنى صحة البيع ديانة أنه لا ظلم فيه بنحو غبن أو غش ، وحكمه النفاذ وعدم استقلال أحد المتبايعين بفسخه ، ومعنى بطلان البيع أن فيه ظماً لأحد المتبايعين وحكمه أن لا ينفذ إلا إذا رضي المظلوم ، فإذا أراد فسخه جاز له ذلك . مثال ذلك بيع حمل الحيوان نهي عنه لأنه غرر فإذا اشترت ما في بطن الفرس باختيارك ورضاك فولدته ميتاً ولم ترجع على البائع بالثمن بل سمحت به راضياً مختاراً ولو لموافق العرف ، فإن

(١) التاراج ٩ (١٩٠٦) ص ٥٣٨ - ٥٣٩ .

الله تعالى لا يعاقبه على أكله . هذا ما كنت أعتقد في مسائل المعاملات ، كما سبق القول في المنار ، ولم أكن رأيت فيه قولاً لأحد وقد رأيت اليوم نحوه لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى . ولا شك ان من يبيع دينه لا يكون ظالماً لأحد ولا آكل مالاً بالباطل الذي ليس له مقابل وقد يكون تحريم ذلك عليه ظلماً له لان الغالب في سبب مثل هذا البيع عجز الدائن عن اقتضاء دينه بنفسه او توقفه على نفقة كثيرة وكلاماً ضاراً به هذا وإن الدين قد يكون ثمن عروض والأمر فيه عند الفقهاء لا سيما إذا بيع بالأوراق المالية أهون والله أعلم .

٢٠٢

الأوراق المالية تقود^(١)

هل تعتبر الأوراق المالية التي تحملها الدولة كالمسكوكات في المعاملة نقداً او عرضاً او شيئاً آخر غيرهما ؟

ج - الأوراق المالية المسماة (بنك نوت) هي من قبيل النقود المسكوكة وأكثرها تضمن بقيمتها المرموقة عليها ذهباً فمن ملك ورقة من ورق البنك الأهلي في مصر مثلاً ، كان كمن ملك مثل ما كتب على هذه الورقة ذهباً لأن الحكومة ضامنة لها تأخذها في كل حين بتلك القيمة كما يأخذها كل من يمتد بتلك الحكومة من التجار وأصحاب المصارف (البنوك) وغيرهم والفقهاء يعدون هذا الورق كوثيقة الدين .

(١) المنار ٩ (١٩٠٦) ص ٥٣٩ - ٥٤٠ .

الحلى بأحد النقدين يعد من العروض^(١)

هل يوجد في الشريعة السمحة ترخيص للتجار في مسألة الحلى بأحد النقدين فيعتبر كسائر العروض لكثرة تداوله ورواجه وصورته قسماً كبيراً من البضائع وعسر العمل فيما تقرر في الفقه بشأنه مع مزاحمة الأجنب (لنا في التجارة وانتزاع ثروتنا إذا أبيع لهم ذلك ولم يبع لنا) ؟

ج - الحلى بالذهب والفضة لا يعد ذهباً ولا فضة في الحقيقة ولا في العرف ، فهو من العروض بالضرورة وقد رخص بعض العلماء ببيع الحلى بنقد من جنسه مع التفاضل ، وهو أقرب إلى الربا من بيع الحلى . قال ابن القيم في كتاب أعلام الموقعين^(٢) ما نصه :

« فصل . وأما ربا الفضل فأبيع منه ما تدعو إليه الحاجة كالعرايا (العرايا جمع عرية وبيع العرايا هو بيع الرطب بالدر وهما ربويان كالنقد ولكن الشارع أباحه للحاجة إليه لأن صاحب التمر قد يحتاج الرطب ولا يكون بيده نقد يشتريه به ، وكان ذلك يكثر في زمن التشريع^(٣) . فإن ما حرم سداً المذريعة أخف مما حرم تحريم المقاصد وعلى هذا فالمصوغ والحلية إن كانت صياغته محرمة كالآنية حرم بيعه يحنه وغير جنسه ، وبيع هذا هو الذي أنكره عبادة على معاوية ، فإنه يتضمن مقابلة الصياغة المحرمة بالاثمان وهذا لا يجوز كآلات الملاهي ، وأما إن كانت الصياغة مباحة كخاتم النضة وحلية النساء وما أبيع من حلية السلاح

(١) المنارج ٩ (١٩٠٦) ص ٥٤٠ - ٥٤٤ .

(٢) ابن القيم الجوزية ، أعلام الموقعين عن رب العالمين . عملي ، ١٣١٣ هـ .

(٣) المنارج ٩ (١٩٠٦) ص ٥٤٠ . الحاشية .

وغيرها ، فالعاقل لا يبيع هذه بوزنها من جنسها فإنه سفه وإضاعة للصيغة والشارع أحكم من أن يلزم الأمة بذلك ، فالشريعة لا تأتي به ولا تأتي بالمنع من بيع ذلك وشرائه لحاجة الناس إليه ، فلم يبق إلا أن يقال لا يجوز بيعها بجنسها البتة بل ببيعهما يحنس آخر ، وفي هذا من الحرج والعسر والمشقة ما تنفيه الشريعة وإن أكثر الناس ليس عندهم ذهب يشترون به ما يحتاجون إليه من ذلك ، والبائع لا يسمح ببيعه بغير وشعير وثياب . وتكليف الاستصناع لكل من احتاج إليه أما متعذر أو متعسر والحيل باطلة في الشرع ، وقد جوز الشارع بيع الرطب بالتمر لشهوة الرطب ، وأين هذا من الحاجة إلى بيع المصوغ الذي تدعو الحاجة إلى بيعه وشرائه ، فلم يبق إلا جواز بيعه كما تباع السلع ، فلو لم يحز بيعه بالدرهم فقدت مصالح الناس ، والنصوص الواردة عن النبي ﷺ ليس فيها ما هو صريح في المنع وغايتها أن تكون عامة أو مطلقة ، ولا تنكر تخصيص العام وتقييد المطلق بالقياس الجلي وهو بمنزلة نصوص وجوب الزكاة في الذهب والفضة ، والجمهور يقولون لم تدخل في ذلك الحلية ولا سيما فان لفظ النصوص في الموضوعين قد ذُكر تارة بلفظ الدراهم والدنانير كقوله : الدراهم بالدراهم والدنانير بالدنانير ، وفي الزكاة قوله : « في الرقة ربع العشر » والرقة هي الورق وهي الدراهم المضروبة وتارة بلفظ الذهب والفضة ، فان حمل المطلق على المقيد كان نهياً عن الربا في النقدين وإيجاباً للزكاة فيها ولا يقتضي ذلك نفي الحكم عن جملة ما عداهما بل فيه تفصيل فتجب الزكاة ويحري الربا في بعض صورته لا في كلها وفي هذا توفية الأدلة حقها وليس فيه مخالفة لدليل بشيء منها .

« بوضعه ان الحلية المباحة صارت في الصنعة المباحة من جنس الثياب والسلع لا من جنس الأثمان ، ولهذا لم تجب فيها الزكاة فلا يحري الربا بينها وبين الأثمان كما لا يحري بين الأثمان وبين سائر السلع وان كانت من

غير جنسها فان هذه بالصناعة قد خرجت عن مقصود الأثمان وأعدت للتجارة فلا محذور في بيعها يجنسها ولا يدخلها ، إما أن تقضي وإما أن تربي ، (هذه العبارة مقولة وهي كلمة آكلي الربا الحلي المحرم بنص القرآن كأن يكون لأحدهم دين مؤجل على آخر ، فإذا جاء الأجل قالها له ومعناها أما أن تعطيني الدين وأما أن تزيد فيه لأجل الإنساء والتأخير في الاجل)^(١) . إلا كما يدخل في سائر السلع إذا بيعت بالثمن المؤجل ، ولا ريب ان هذا قد يقع فيها لكن لو سد على الناس ذلك لسد عليهم باب الدين وتضرروا بذلك غاية الضرر .

« يوضحه أن الناس على عهد نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم ، كانوا يتخذون الحلية وكان النساء يلبسها وكن يتصدقن بها في الأعياد وغيرها ومن المعلوم بالضرورة أنه كان يعطيها المحاويع ويعلم أنهم يبيعونها ومعلوم قطعاً أنها لا تباع بوزنها فانه سفه ومعلوم أن مثل الحلقة والخاتم والفتحة لا تساوي ديناراً ولم يكن عندهم فلس يتعاملون بها . وهم كانوا أتقى لله وأفقه في دينه وأعلم بمقاصد رسوله من أن يرتكبوا الحيل او يملوها الناس .

« يوضحه أنه لا يعرف عنه أحد من الصحابة أنه نهى ان يباع الحلي إلا بغير جنسه او بوزنه والمنقول عنهم إنما هو في الصرف .

« يوضحه أن تحريم ربا الفضل إنما كان سداً للذريعة كما تقدم بيانه وما حرم سداً للذريعة أبيع للمصلحة الراجحة كما أبيحت العرايا من ربا الفضل وكما أبيحت ذوات الأسباب من الصلاة بعد الفجر والعصر وكما أبيع النظر للخطاب والشاهد والطبيب والعامل من جملة النظر المحرم . وكذلك تحريم الذهب والحريز على الرجال حرم لسد ذريعة التشبه بالنساء الملعون فاعله وأبيع منه ما تدعو اليه الحاجة . وكذلك ينبغي أن يباح بيع الحلية

(١) التارخ ٩ (١٩٠٦) ص ٥٤١ . الحاشية .

المصوغة صياغة مباحة بأكثر من وزنها لأن الحاجة تدعو إلى ذلك وتحريم
التفاضل إنما كان سداً للذريعة .

فهذا محض القياس ومقتضى أصول الشرع ولا تتم مصلحة الناس إلا
به او بالحيل ، والحيل باطلة في الشرع وغاية ما في ذلك فعل الزيادة في
مقابلة الصياغة المباحة المتقومة بالأثمان في الغصب وغيرها ، وإذا كان
أرباب التحيل يجوزون بيع عشرة بخمسة عشر في خرقة تساوي فلماً
ويقولون الخمسة في مقابلة الخرقة فكيف ينكرون بيع الحلية بوزنها وزيادة
تساوي الصياغة ، وكيف تأتي الشريعة الكاملة الفاضلة التي بهرت العقول
حكمة وعدلاً ورحمة وجلالة بإباحة هذا وتحريم ذلك ، وهل هذا إلا عكس
المعقول والفطر والمصلحة والذي يقضي منه العجب مبالغتهم في ربا الفضل
أعظم مبالغة حتى منعوا بيع رطل زيت برطل زيت وحرموا بيع
الكست بالسهم ، وبيع النشا بالحنطة ، وبيع الخل بالزبيب ونحو ذلك .
وحرموا بيع مد حنطة ودرهم بمد ودرهم ، وجاءوا بربا النسيئة وفتحوا
للتحيل فيه كل باب فتارة بالمينة وتارة بالمحلل وتارة بالشرط المتقدم
المواطأ عليه ، ثم يطلقون المقدم من غير اشتراط وقد علم الله والكرام
الكاتبون والمتعاقدان ومن نقص أنه عقد ربا مقصوده وروحه بيع خمسة
عشر مؤجلة بمشرة نقداً ليس إلا ودخول السلعة كخروجها حرف جاء
لمنى في غيره فهلا فعلوا هاهنا كما في مسألة مد عجوة ودرهم بمد ودرهم
وقالوا قد يجعل وسيلة إلى ربا الفضل بأن يكون المد في أحد الجانبين
يساوي بعض مد في الجانب الآخر فيقع التفاضل .

فيا الله العجب كيف حرمت هذه الذريعة إلى ربا الفضل وأبيحت تلك
الذرائع القريبة الموصلة إلى ربا النسيئة بحتاً خالصاً ، وأن مفسدة بيع
الحلية يحنسها ومقابلة الصياغة يحظرها من الثمن الى مفسدة الحيل الربوبية

التي هي أساس كل مفسدة وأصل كل بلية . وإذا صحص الحق فليقل المتعصب الجاهل ما شاء وبالله التوفيق .

فان قيل الصفات لا تقابل بالزيادة ، ولو قوبلت بها لجاز بيع الفضة الجيدة بأكثر منها من الرديئة ، وبيع التمر الجيد بأزبد منه من الرديء ، ولما أبطل الشارع ذلك ، علم أنه منع من مقابلة الصفات بالزيادة .

قيل : الفرق بين الصنعة التي هي أثر فعل الآدمي وتقابل بالأثمان ويستحق عليها الأجرة ، وبين الصفة التي هي مخلوقة لا أثر للعبد فيها ولا هي من صنعه (لعله سقط من هنا لفظ "بين" الذي هو الخبر)^(١) . فالشارع بحكته وعدله منع منه مقابلة هذه الصفة بزيادة ، إذ ذلك يفضي الى نقض ما شرعه من المنع من التفاضل ، فان التفاوت في هذه الأجناس ظاهر ، والعاقل لا يبيع جنساً يحسنه إلا لما بينها من التفاوت ، فإن كانا متساويين من كل وجه لم يفعل ذلك ، فلو جوز لهم مقابلة الصفات بالزيادة لم يحرم عليهم ربا الفضل ، وهذا بخلاف الصياغة (وفي نسخة الصناعة)^(٢) التي جوز لهم المعاوضة عليها معه . يوضحه أن المعاوضة إذا جازت على هذه الصياغة مفردة جازت عليها مضمومة إلى غير أصلها وجوهرها إذ لا فرق بينها في ذلك .

يوضحه أن الشارع لا يقول لصاحب هذه الصياغة بع هذا المصوغ بوزنه واخسر صياغتك ، ولا يقول له : لا تعمل هذه الصناعة واتركها ، ولا تقول له : تحيل على بيع المصوغ بأكثر من وزنه بأنواع الحيل ، ولم يقل قط لا تبعه إلا بغير جنسه ، ولم يحرم على أحد أن يبيع شيئاً من الأشياء يحسنه .

(١) التارج ٩ (١٩٠٦) ص ٥٤٣ . الحاشية رقم ١ .

(٢) التارج ٩ (١٩٠٦) ص ٥٤٣ . الحاشية رقم ٢ .

فان قيل : فهب أن هذا قد سلم لكم في المصوغ ، فكيف يسلم لكم في الدراهم والدنانير المطلوبة إذا بيعت بالسبائك مفاضلاً ، وتكون الزيادة في مقابلة صياغة الضرب .

قيل : هذا سؤال وارد قوي وجوابه أن السكة لا تقوم فيه الصياغة للمصلحة العامة المقصودة منها ، فان السلطان يضربها لمصلحة الناس العامة ، فان كان الضارب يضربها بأجرة ، فإن القصد بها أن يكون معياراً للناس لا يتجرون فيها ، كما تقدم ، والسكة فيها غير مقابلة بالزيادة في العرف ، ولو قوبلت بالزيادة فسدت المعاملة وانتقضت المصلحة التي ضربت لأجلها واتخذها الناس سلعة واحتاجت الى التقويم بغيرها ، ولهذا قام الدرهم مقام الدرهم من كل وجه ، وإذ أخذ الرجل الدراهم ورد نظيرها ، وليس المصوغ كذلك ، ألا ترى أن الرجل يأخذ مائة خفافاً ويرد خمسين ثقلاً بوزنها ، ولا يأبي ذلك الآخذ ولا القابض ، ولا يرى أحدهما أنه قد خسر شيئاً وهذا بخلاف المصوغ ، والنبي ﷺ و خلفاؤه لم يضربوا درهماً واحداً ، وأول من ضربها في الإسلام عبد الملك بن مروان ، وانما كانوا يتعاملون بضرب الكفار ، اه المراد منه .

٢٠٤

الرخص للمسافر في السكك الحديدية^(١)

هل يجوز للمسافر في السكك الحديدية الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء ان سافر وقت الظهر أو وقت المغرب ، وهو يتحقق أنه لا يصل إلا بعد خروج الوقت ، ولا سبيل له الى الصلاة في اثناء السفر أم لا بد من الوقوف عندما تقرر في الفقه في هاته المسألة ؟

(١) التارج ٩ (١٩٠٦) ص ٥٤٤ .

ج - للمسافر في هذه السكك من الرخص ما للمسافر في غيرها لأن الشارع لم يشترط في السفر الذي تباح فيه الرخص ما يخرج المسافر في هذه السكك منه . على أن رخصة الجمع بين الصلاتين بما ورد في الحديث الصحيح بإباحتها للقيم فإن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في المدينة كما في صحيح مسلم وسنن الشافعي ، وقد أوّل فقهاء المذاهب ذلك ليوافق مذاهبهم ، ولكن ابن عباس راوي الحديث قال في تعليل ذلك : « لئلا يحرج أمته » فعلم أن ذلك رخصة مطلقة تؤتى عند الحاجة إليها .

٢٠٥

أخذ الحق من الوالدين وضابط العقوق^(١)

من أحد القراء بمصر : ما قول عالم الأمة الاسلامية وحكيمها ومرشدها أستاذنا السيد محمد رشيد رضا لا زال كعبة للسائلين في رجل اشترى لولده أملاكاً من أناس أجنبي ، بعضها وهو صغير والبعض الآخر وهو كبير ، ودفع الوالد الثمن من عنده ، فلما رشد الولد وأراد أن يأخذ ما اشترى له منعه والده من أخذها ، فهل يجوز للولد أخذها منه وله الحق في ذلك لكونها ملكاً له أم لا ؟ وهل تعد إساءته بأخذها منه عقوقاً يعاقبه الله عليه في الآخرة أم لا ؟ أفيدوا الجواب بالدليل الشافي ، لا زلتُم نجماً للمهتدين .

ج - الفقهاء يجيزون أخذ الحق من الوالدين وإن استاء ولا يعدون ذلك من العقوق الذي هو الإيذاء الشديد عرفاً ، والمسألة مشكلة من حيث

(١) المارج ٩ (١٩٠٦) ص ٦١٩ - ٦٢٤ .

صلة الولد بالوالد ، واننا نذكر أحسن ما قاله الفقهاء في ذلك ثم تنبيه
النصيحة النافعة ان شاء الله تعالى . قال شيخ الاسلام السراج البلقيني في فتاواه
كما نقل عنه ابن حجر في الزواج^(١) ما يأتي :

« مسألة قد ابتلي الناس بها واحتيج الى بسط الكلام عليها والى تقاريفها
لتحصيل المقصود في ضمن ذلك ، وهي السؤال عن ضابط الحد الذي يُعرف
به عقود الوالدين إذ الإحالة على العرف من غير مثال لا يحصل به المقصود
إذ الناس أغراضهم تحملهم على أن يجعلوا ما ليس بعرف عرفاً لاسياً إذا
كان قصدم تنقيص شخص أو أذاه ، فلا بد من مثال ينسج على منواله
وهوانه مثلاً لو كان له على أبيه حق شرعي فاختر أن يرفعه الى الحاكم
ليأخذ حقه منه ، فلو حبسه فهل يكون عقوقاً أم لا ؟ (أجاب) هذا
الموضع قال فيه بعض العلماء الأكبر إنه يمسر ضبطه وقد فتح الله سبحانه
وتعالى بضابط أرجو من فضل الفتاح اللطيم أن يكون حسناً فأقول :
العقوق لأحد الوالدين هو أن يؤذي الولد أحد والديه بما لو فعله مع غير
والديه كان محرماً من جملة الصفات ، فينتقل بالنسبة الى أحد الوالدين الى
الكبائر أو أن يخالف أمره أو نهيه فيما يدخل فيه الخوف على الولد من
قوات نفسه أو عضو من أعضائه ما لم يتهم الوالد في ذلك ، أو أن يخالفه
في سفر يشق على الوالد وليس بفرض على الولد ، أو في غيبة طويلة فيما
ليس بعلم نافع ولا كسب أو فيه وقية في العرض لها وقع . وبيان هذا
الضابط أن قولنا أن يؤذي الولد أحد والديه بما لو فعله مع غير والديه
كان محرماً ، مثاله لو شتم غير أحد والديه أو ضربه بحيث لا يتشي الشتم
أو الضرب الى الكبيرة فانه يكون المحرم المذكور إذا فعله الولد مع أحد
والديه كبيرة . وخرج بقولنا أن يؤذي ما لو أخذ فلساً أو شيئاً يسيراً

(١) ابن حجر الهيتمي ، الزواج في النهي عن اقرار الكبائر . بولاق ، ١٢٨٤ هـ .

من مال أحد والديه أنه لا يكون كبيرة ، وان كان لو أخذه من مال غير والديه بغير طريق معتبر كان حراماً لأن أحد الوالدين لا يتأذى بمثل ذلك لما عنده من الشفقة والحنو ، فان أخذ مالا كثيراً بحيث يتأذى المأخوذ منه من غير الوالدين بذلك فانه يكون كبيرة في حق الاجنبي ، فكذلك يكون كبيرة هنا ، وإنما الضابط فيما يكون حراماً صغيرة بالنسبة الى غير الوالدين .

« وخرج بقولنا : « ما لو فعله مع غير والديه كان محرماً » ما إذا طالب الوالد بدين عليه فاذا طالب به أو رفعه الى الحاكم ليأخذ حقه منه فانه لا يكون من العقوق ، فانه ليس مجرام في حق الاجنبي وإنما يكون العقوق بما يؤدي أحد الوالدين بما لو فعله مع غير والديه كان محرماً وهذا ليس بوجود هنا ، فافهم ذلك فانه من النفائس . وأما الحبس فان فرعنا على جواز حبس الوالد بدين الولد كما صححه جماعة فقد طلب ما هو جائز ، فلا عقوق ، وان فرعنا على منع حبسه كما هو المصحح عند آخرين ، فان الحاكم إذا كان معتقده ذلك لا يجيبه اليه ، ولا يكون الولد الذي يطلب ذلك عاقاً لئلا كان معتقده الوجه الاول ، فان اعتقد المنع وأقدم عليه كان كما لو طلب حبس من لا يجوز حبسه من الاجانب لإعسار ونحوه فاذا حبسه الولد واعتقاده المنع كان عاقاً لأنه لو فعله مع غير والديه حيث لا يجوز كان حراماً ، وأما مجرد الشكوى الجائزة والطلب الجائز فليس من العقوق في شيء . »

« وقد جاء ولد بعض الصحابة الى النبي ﷺ يشكو من والده في احتياج ماله ، وحضر عند رسول الله ﷺ ولم يجعل رسول الله ﷺ شيئاً من ذلك عقوقاً ولا عنف الولد بسبب الشكوى المذكورة . »

« وأما إذا نهر الولد أحد والديه فانه إذا فعل ذلك مع غير والديه

وكان محرماً ، كان في حق أحد الوالدين كبيرة وان لم يكن محرماً وكذا (أف) فان ذلك يكون صغير في حق أحد الوالدين ولا يلزم من النهي عنها ، والحال ما ذكر ان يكونا من الكبائر .

ثم ذكر البلقيني مسألة مخالفة الأمر والنهي فيما يدخل الخوف على الوالد ومسألة السفر وليس من موضوع بحثنا . وقد بحث ابن حجر بعد إيراد هذه الفتوى في الضابط وعنده أن المدار في العقوق على ما يتأذى به أحد الوالدين تأدياً ليس بالهين عرفاً ، وإن لم يكن محرماً لو فعله مع غيره قال : « كان يلقاه فيقطب في وجهه أو يقدم عليه في ملاء ، فلا يقوم له ولا يعاب به ونحو ذلك مما يقضي أهل العقل والمروءة من أهل العرف بأنه مؤذ تأدياً عظيماً . » وقال الغزالي في الأحياء : « وجلة عقوقها أن يقسم عليه في حق فلا يبرئ قسمها وأن يسأله حاجة فلا يعطيها وان يسأله فيضربها ، » وهو قد نقل ذلك عن الثقات لأبي طالب المكي .

أقول لا شك أن إيذاء الوالدين محرم ولكن ليس كل إيذاء عقوقاً ، وإنما العقوق هو الإيذاء الشديد ، وهو يختلف باختلاف العرف ، عرف العقلاء وأصحاب الذوق السليم والمعرفة بأداب الشرع وأحكامه ، وإلا فان من الوالدين من يؤذيه اتباع ولده للحق ومخالفته لهواه الباطل ، ولذلك قالوا أنه لا يجب على الولد أن يطلق امرأته امتثالاً لأمر أحد والديه ، وإن مخالفتها في مثل هذا لا تعد عقوقاً . ومثل ذلك مخالفتها في كل ما فيه مصلحة له ، وفي تركه مضره . نعم أن من البرّ المحمول أن يؤثر سرورها على سروره عند التعارض ، لاسيما إذا كانا معتدلي الأخلاق سليمي الفطرة .

وهنا مسألة مهمة لا بد من الإلمام بها في هذا المقام لإيضاح الحق في الواقعة المستول عنها ، وهي أن كثيراً من الوالدين يستبدون في أولادهم

استبداداً أشد من استبداد الملوك الظالمين في رعيتهم حتى يعيش الولد معها في غم دائم ونكد لازم . والسبب في هذا الاستبداد الذي يكاد يكون منافياً للفطرة البشرية في الوالدين هو الاعتقاد بأن لها حقاً عظيمة على الولد توجب عليه أن يخضع لكل ما يريدان ، وأن لا يكون له معها إرادة ولا رأي ولا ملك وان صار أوسع منهما علماً وأجود رأياً وأكبر فضلاً ، فهما ينظران اليه في شبابه أو كهولته كما كنا ينظران اليه في حدائته . يقع هذا من الام قليلاً ومن الاب كثيراً ، لاسياً إذا كان من أصحاب المال أو الجاه ، فانه حينئذ يفلب عليه الشعور بعزة سيادة الوالدية وعزّة الغنى والرفعة جميعاً ، ويلدئ له أن يرى ولده مفتقراً اليه عاجزاً عن الاستقلال بنفسه ، وذلك منتهى الجهل وفساد الفطرة وغاية الإسراف في الاستبداد وهو العلة لما نرى عليه أبناء الاغنياء والكبراء الجاهلين من العجز عن كسب الثروة وعن حفظ ما يرثون منها والسبب في اسرافهم في كل أمر .

أما الآباء العقلاء فهم الذين يعينون أولادهم على برهم ويربونهم على الاستقلال بأنفسهم لأنهم يعلمون ان هذا الاستقلال خير لهم من المال والمعار ومن الجاه والأنصار لأن عدمه يذهب بكل شيء موروث ، وهو الذي ينال به كل خير معدوم . ومن التربية على الاستقلال أن يعطي النفي ولده شيئاً من ماله وعقاره في حياته يستغله ويتمتع بشمرته تحت نظر الوالد وإرشاده ، ولذلك فوائد كثيرة لا محل هنا لشرحها . وقد رأيت بعض الشيوخ المدبرين في طرابلس الشام يقسم بين أولاده كل ما يملكه ويمسك لنفسه ما لا بد له منه ، ويقول لو أمسكت عنهم لتمنوا موتي ليمتعا بما في يدي ، أما الآن فهم يحبونني ويتمنون أن تطول حياتي ، وقد رأينا بأعيننا صدق هذا القول فيهم . وكان محمد باشا الحمد أغنى أهل بلادنا

(لواء طرابلس الشام) وأعقلهم ، وقد قسم جميع ما يملك بينه وبين أولاده في حياته بالمساواة ليعودهم على الإدارة والاستقلال ، ويربيهم على النز والاعقلال .

وما يؤثر عن القدماء في تأييد هذا ما قاله الأحنف بن قيس لمعاوية وناميك بعقل الأحنف وحكمته . قال يزيد : أرسل معاوية الى الأحنف بن قيس فلما صار اليه قول : يا أبا بجر ما تقول في الولد؟ قال : يا أمير المؤمنين أولادنا ثمار قلوبنا ، وعماد ظهورنا ، ونحن لهم أرض ذليلة ، وسماة ظلية ، وبهم نصول على كل جليئة ، فإن طلبوا فأعطهم ، وإن غضبوا فأرضهم ، يمنحونك ودهم ، ويحبوك جهدهم ، ولا تكن عليهم ثقلاً ثقيلاً فيملوا حياتك ، ويودّوا وفاتك ، ويكرهوا قربك .

هذا وإنما زدت في جواب هذا السؤال عما سئلت عنه لأنه يثقل علي أن أفتي الابن بأن له أن يأخذ حقه من أبيه كما أفقي للفقهاء ولا أصل ذلك بما أرجو أن يكون سبباً في البر والصلة وتنبه عاطفة الرحمة والشفقة في قلب الوالد لعله يتم فضله على ولده بتسليمه ما اشتراه له من قبل ليكون قرة عين له ومحباً لطول بقائه ومعاناً على بره وشكره . وأنصح للولد أن يبالغ في استعطاف والده واسترضائه حتى تطيب نفسه بذلك ، وأذكر الوالد بعد ما تقدم كله بما رواه أبو الشيخ في كتاب الثواب من حديث علي وابن عمر أن النبي ﷺ قال : « رحم الله والداً أعان ولده على بره ، فان هذا الحديث من الأدعية التي ترشد الى الحكمة السامية وان كان في سنده مقال . ورواه الفوقاني من رواية الشعبي مرسلًا كما في شرح الأحياء والله الموفق .